

Distr.: General
13 November 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم
المرتبكة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

يشرفني أن أحيل طيه، وفقا للفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ٢٤٩٠ (٢٠١٩)، التقرير الثالث
عن أنشطة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم
الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير المرفق وإصدارهما باعتبارهما
وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) كريم أسعد أحمد خان
المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق



التقرير الثالث للمستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

موجز

يُقدّم التقرير الثالث عن أنشطة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى مجلس الأمن عملاً بقرار المجلس ٢٤٩٠ (٢٠١٩).

يعمل فريق التحقيق حالياً بكامل طاقته، بعد مرور عام على وصوله إلى العراق، ويضم ما يزيد على ١٠٠ موظف لدعم عمله، بما يشمل المحققين والموظفين القانونيين وخبراء الطب الشرعي وموظفي شؤون حماية الشهود. وفي الوقت نفسه، وضعت إجراءات التشغيل الرئيسية ووفرت المعدات التكنولوجية ومرافق إدارة الأدلة لتيسير جمع مواد الإثبات وتخزينها وتحليلها تمثيلاً مع المعايير الدولية.

ووسع الفريق نطاق استراتيجيته، بفضل الاستفادة من هذه الزيادة في القدرات الفنية وبالاعتماد على التبرعات الخارجة عن الميزانية المقدمة من الدول الأعضاء، لتشمل عدداً من الأولويات الإضافية، مع الحرص على أن يعكس محور تركيزه وأهدافه الرئيسية اتساع نطاق المجتمعات في جميع أنحاء العراق التي تضررت من الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية).

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعطى الفريق الأولوية للأنشطة الميدانية المستهدفة في سنجار والموصل وتكريت وغيرها من المواقع في جميع أنحاء العراق، وجمع المواد الأساسية المستندية والجنايئة والمستقاة من شهادات الشهود القادرة على سد الثغرات في الأدلة دعماً للإجراءات القضائية المحلية. وظلّ التفاعل مع الناجين والمجتمعات المتضررة محورياً في هذه الجهود، مع تنفيذ الفريق تدابير متطورة لحماية ودعم الشهود وذلك لضمان تمتع حتى أضعف أفراد المجتمع العراقي بالقدرة على الإدلاء بإفاداتهم. وظلّ الدعم الذي يقدمه الفريق إلى حكومة العراق في السعي لتحقيق المساءلة في صلب عمله. ووفّر بناء القدرات والدعم التقني في مجالات من قبيل فتح المقابر الجماعية وتحليل الحمض النووي ورقمنة الأدلة. واكتسى التعاون مع حكومة العراق أيضاً أهمية أساسية في التسيير الفعال لأنشطة التحقيق، إذ استطاع الفريق الاعتماد على مجموعة واسعة من المواد المستندية والرقمية المتاحة التي تحتفظ بها السلطات الوطنية العراقية في مسعاه إلى تنفيذ أولوياته في مجال التحقيق.

واستناداً إلى التعاون المكثف بين فريق التحقيق والسلطة القضائية العراقية، قُدّم الدعم المباشر إلى الدعاوى الجنائية الجارية في دولة تالته بشأن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، بما في ذلك توفير الإدلاء بإفادات الشهود مباشرة من أماكن عمل الفريق. وتمثل هذه الخطوة المهمة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧) نجاحاً مشتركاً لحكومة العراق وفريق التحقيق، يستند إلى الإرادة المشتركة لتحقيق المساءلة تمثيلاً مع الولاية الممنوحة من المجلس.

وسيعطي فريق التحقيق الأولوية، عقب تحديد ولايته بالإجماع من قبل مجلس الأمن، لمواصلة تعزيز هذه الشراكة بين الفريق وحكومة العراق والمجتمع الدولي في السعي إلى تحقيق المساءلة.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - محور التركيز الاستراتيجي لفريق التحقيق وهيكله
٤	ألف - استراتيجية التحقيق
٦	باء - تكوين فريق التحقيق
٨	ثالثا - أنشطة التحقيق: جمع وتخزين مواد الإثبات
٨	ألف - جمع الأدلة المستندية والرقمية
٩	باء - جمع المواد المتعلقة بالأدلة الجنائية وفتح المقابر الجماعية
١١	جيم - جمع الأدلة المستمدة من شهادات الشهود وحماية الشهود
١٢	دال - القدرات والنواتج التحليلية
١٣	رابعا - تحقيق المساءلة بالتعاون مع الجهات الفاعلة الوطنية
١٣	ألف - العمل والتعاون مع حكومة العراق
١٤	باء - تعزيز قدرة السلطات العراقية
١٥	جيم - العمل في شراكة مع جميع مكونات المجتمع العراقي
١٦	خامسا - تقديم الدعم للإجراءات القضائية المحلية الجارية
١٧	سادسا - التعاون من أجل دعم أنشطة فريق التحقيق
١٧	ألف - التواصل مع الدول الأعضاء
١٨	باء - ضمان الاتساق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة
١٨	جيم - التعاون مع الكيانات الأخرى
١٩	سابعا - تشجيع المساءلة عالمياً
٢٠	ثامنا - التمويل والموارد
٢١	تاسعا - آفاق المستقبل: أولويات فريق التحقيق وتحدياته
٢٢	عاشرا - خاتمة

أولا - مقدمة

- ١ - يُقدّم فيما يلي إلى مجلس الأمن التقرير الثالث عن أنشطة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.
- ٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل فريق التحقيق مع استمرار التركيز من أجل تحقيق نتائج ملموسة عملا بولايتيه المتمثلة في دعم الجهود المحلية الرامية إلى مساءلة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) عن طريق جمع وحفظ وتخزين الأدلة في العراق على الأعمال التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وجرى هذا العمل وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧) والاختصاصات المحددة لأنشطة الفريق في العراق (S/2018/118، المرفق)، بالصيغة التي أقرها مجلس الأمن في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٨. وعمل المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق أيضا بشكل وثيق مع المجتمعات المتضررة والحكومات الوطنية والشركاء الدوليين من أجل دعم الناجين وضمان الاعتراف الكامل بمصالحهم في تحقيق مساءلة تنظيم الدولة الإسلامية، وفقا للفقرة ٣ من القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧).
- ٣ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، قرر مجلس الأمن بالإجماع، بموجب قراره ٢٤٩٠ (٢٠١٩)، بناء على طلب حكومة العراق، تمديد ولاية فريق التحقيق. ويمثل هذا التمديد تجديدا للالتزام بإزاء الناجين والمجتمعات المتضررة بأن الدعم المجدي سيُقدّم إلى السلطات الوطنية الساعية إلى كفالة تقديم الأفراد المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية للمساءلة وفقا لسيادة القانون. وخلال الأشهر الستة الماضية، سعى الفريق إلى الوفاء بذلك الوعد عن طريق تنفيذ أنشطة تحقيق ميدانية تستوفي المعايير الدولية، ومن خلال إشراك الأشخاص المتضررين من الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية كشركاء في ما يقوم به من عمل، وعن طريق توفير الدعم والمساعدة إلى السلطات العراقية وسلطات دول ثالثة.
- ٤ - ويُحدّد هذا التقرير الذي أُعدّ بعد مرور عام على وصول فريق التحقيق إلى العراق الإنجازات التي حقّقها الفريق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع التركيز على التقدم المحرز فيما يتعلق بجمع مواد الإثبات وحفظها وتخزينها في العراق وتعزيز طرائق التعاون مع النظراء الوطنيين والشركاء الدوليين الرئيسيين. كما يعرض التقرير الأولويات والتحديات الرئيسية التي يتعين معالجتها من قبل الفريق بالتعاون مع حكومة العراق.

ثانيا - محور التركيز الاستراتيجي لفريق التحقيق وهيكله

ألف - استراتيجية التحقيق

- ٥ - منذ صدور التقرير السابق، قام فريق التحقيق بتكليف استراتيجيته في مجال التحقيق وتوسيع نطاقها وذلك من أجل تعزيز قدرته على الوفاء بولايتيه بفعالية. وأجريت تعديلات على أولويات التحقيق ومعايير تخصيص الموارد التشغيلية ومحور تركيز التحقيق، استنادا إلى التعاون المكثف مع الضحايا والمجتمعات المتضررة والسلطات الوطنية.
- ٦ - ولدى عرض هذه التغييرات التي طرأت على النهج الاستراتيجي، سعى الفريق لكفالة تمكنه في آن واحد من دعم تحقيقاته الهيكلية المتوسطة الأجل مع الإبقاء أيضا على القدرة التشغيلية على

الاستجابة السريعة للفرص المتاحة لدعم الإجراءات القضائية المحلية الجارية من خلال أنشطة تحقيقية وتحليلية محددة الأهداف وقصيرة الأجل. وتعكس نواتج الفريق وإنجازاته في مجال التحقيق خلال الفترة المشمولة بالتقرير تأثير هذا النهج المتكيف.

أولويات التحقيق الموضوعية

٧ - أحرز فريق التحقيق تقدماً كبيراً في تنفيذ أنشطته لجمع الأدلة فيما يتعلق بأولويات التحقيق المبدئية الثلاث المبينة بالتفصيل في التقرير الثاني عن أنشطة الفريق (S/2019/407) التي تركز على الجرائم المرتكبة في سنجار والموصل وتكريت. وقد عُيِّنَت وحدة مخصَّصة للتحقيق الميداني لإجراء التحريات فيما يتعلق بكل مجال من هذه المجالات ذات الأولوية، وجرى تكييف خطط العمل وتركيز التحقيق لكل وحدة من الوحدات مع الطبيعة الخاصة لأولوية التحقيق المعنية والفرص المتاحة لجمع الأدلة ذات الصلة. وفي جميع مسارات العمل المتعلقة بالتحقيق، يظل إيلاء الأولوية لكفالة توجيه الأنشطة الميدانية لسد الثغرات المستبانة وبناء قاعدة أدلة قادرة على دعم الملاحظات القضائية عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

٨ - وفيما يتعلق بالتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الطوائف الأيزيدية في قضاء سنجار، انتقل الفريق على وجه الاستعجال لتأمين الأدلة الجنائية والمادية من خلال فتح المقابر الجماعية وجمع الأجزاء الرئيسية للأدلة المستقاة من شهادات الشهود بإجراء مقابلات مع الضحايا وأفراد المجتمعات المتضررة في المنطقة. وجرى التركيز خلال التحقيق في الجرائم التي ارتكبت في الموصل على جمع مواد الإثبات المتاحة التي تحتفظ بها السلطة القضائية العراقية وغيرها من السلطات الوطنية والمحلية، بما في ذلك المسح الرقمي لملفات القضايا المحفوظة لدى محكمة مكافحة الإرهاب في تكليف بالموصل. وفيما يتعلق بالتحقيق في عمليات القتل الجماعي لطلاب عزل من القوات الجوية في تكريت في حزيران/يونيه ٢٠١٤، كان التعاون المكثف مع اللجنة القضائية للتحقيق بشأن الجرائم المرتكبة في قاعدة سبايكر محوريا لإحراز تقدم أولي. ويرد في الفرع الثالث استعراض أكثر تفصيلا للتقدم الذي أحرزه فريق التحقيق في جمع مواد الإثبات وتحليلها.

توسيع نطاق أولويات التحقيق

٩ - أتاحت المساهمات الخارجة عن الميزانية التي قدّمتها الدول الأعضاء لفريق التحقيق توسيع نطاق أولوياته في مجال التحقيق، مما سمح له بتلبية احتياجات الطوائف المتنوعة الممثلة في العراق التي تضررت كلها من جرائم تنظيم الدولة الإسلامية.

١٠ - وعلى وجه التحديد، بالإضافة إلى الأولويات المبدئية الثلاث المذكورة أعلاه، يعكف فريق التحقيق حالياً على إنشاء قدرة تحقيق إضافية مخصَّصة من أجل التصدي للجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية ضد طوائف المسيحيين والكاثوليك والشبك والسنة والشيعة والتركمان.

تقديم الدعم المواضيعي المتخصص للأنشطة التنفيذية

١١ - تواصل الاستراتيجية أيضاً إدماج دعم الخبراء المواضيعي الذي تقدّمه الوحدات المخصَّصة داخل الفريق بغية تيسير الأنشطة التنفيذية وتعزيزها. وتماشياً مع تركيز فريق التحقيق على دعم المساءلة فيما يتعلق بأعمال العنف الجنسي والجنساني على نطاق واسع التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية،

استمرت وحدة مكافحة العنف الجنسي والجنساني بتقديم الدعم فيما يتعلق بعمل الفريق مع ضحايا هذه الجرائم، بطرق منها المشاركة في أنشطة التحقيقات الميدانية وفي وضع تحقيقات هيكلية بشأن الجرائم في مجال خبرتها. وكفلت وحدة حماية الضحايا والشهود اتساق الإجراءات التشغيلية الموحدة للفريق وممارساته فيما يتعلق بالضحايا والشهود مع المعايير الدولية.

١٢ - ويواصل مكتب شؤون المشاركة والدعم على الصعيد الوطني أيضا تقديم المشورة الاستراتيجية إلى القيادة العليا لفريق التحقيق فيما يتعلق بتعاونه مع الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية. وإضافة إلى ذلك، يعكف الفريق حاليا على اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز قدرته في مجال التحقيق من خلال إنشاء وظيفة متخصصة لتناول مسألة تمويل الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية ذات الصلة بولاية الفريق.

الأساس القانوني والإطار القانوني

١٣ - في إطار تنفيذ استراتيجية التحقيق، يظل الفريق يسترشد في عمله بولايته الأساسية، المبينة في القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، وبالاختصاصات والمبادئ التوجيهية للفريق المحددة في تقريره الأول المقدم إلى مجلس الأمن (S/2018/1031). وبالتعاون مع السلطات العراقية ووفقا للفقرة ٦ من القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، حرص الفريق على أن يعمل ككيان محايد ومستقل وذو مصداقية.

١٤ - وإضافة إلى ذلك، ووفقا للقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) والاختصاصات، نفذ فريق التحقيق عمله على نحو يتفق مع سياسات الأمم المتحدة وأفضل ممارساتها والقانون الدولي ذي الصلة، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقواعد والمعايير ذات الصلة. وتؤكد فريق التحقيق أيضا في جميع الأوقات، تماشيا مع ولايته، من أن أنشطته تُنفذ في ظل الاحترام الكامل لسيادة العراق وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة في إقليمه.

باء - تكوين فريق التحقيق

١٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر فريق التحقيق في إعطاء الأولوية لاستقدام الموظفين على وجه السرعة وتفاعل بالمستوى الرفيع للطلبات الواردة على الوظائف المعلن عنها. وأدى ذلك، بالاقتران مع بذل جهود متضافرة من جانب الفريق في ملء جميع الوظائف بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، إلى زيادة سريعة في معدل شغل الوظائف.

١٦ - وبحلول ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، عين فريق التحقيق ما مجموعه ١٠٥ موظفين، ويجري حاليا إلحاق ١٦ مرشحا مختارا إضافيا. وواصل الفريق، لدى تشكيل ملاكه الوظيفي، إيلاء اهتمام شديد لضمان التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي، إذ تمثل النساء حاليا نسبة ٥٣ في المائة من الموظفين الفنيين وموظفي الدعم في الفريق، وتشغل نساء أكثر من نصف الوظائف الإدارية العليا. ولا تزال جميع المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة ممثلة في الفريق.

الاستفادة من الخبرات الوطنية

١٧ - سيكون النجاح في إدماج الموظفين الفنيين الوطنيين العراقيين في فريق التحقيق، على قدم المساواة مع الموظفين الدوليين، تماشيا مع الفقرة ١٤ من الاختصاصات، أمرا أساسيا لضمان قدرة الفريق على إكمال أنشطة التحقيقات التي تجريها السلطات الوطنية العراقية فعليا، وجمع وحفظ وتحليل الأدلة القادرة

على دعم الإجراءات القضائية المحلية. ومراعاة لهذه الضرورة، حرص الفريق على أن يظلّ المواطنون العراقيون يشكلون ما لا يقلُّ عن ثلث الموظفين الفنيين في هيكل ملاكهم الوظيفي.

١٨ - وعقب تعيين كبير شؤون المشاركة والدعم على الصعيد الوطني في أيار/مايو ٢٠١٩، وهي أعلى وظيفة وطنية داخل الفريق، بُذلت جهود من أجل المضي قدماً على وجه السرعة في تعيين خبراء وطنيين آخرين في المناصب ذات الصلة داخل الفريق. وسعيًا لضمان أكبر مجموعة ممكنة من المرشحين المحتملين، ومن ثم السماح للفريق بالاستفادة من خبرات ومعارف المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العراق، جرى الإعلان عن هذه الوظائف على نطاق واسع في وسائل الإعلام الوطنية والمحلية. وأجرى الفريق أيضاً اتصالات مباشرة مع جميع السلطات الوطنية المختصة بهدف تيسير تقديم طلبات المرشحين المؤهلين.

١٩ - ولقد اكتملت الآن عملية استقدام الموظفين بالنسبة لجميع وظائف الخبراء الوطنية، واجتمع الفريق مؤخراً، وفقاً للفقرة ١٦ من الاختصاصات، مع حكومة العراق لإجراء مشاورات بهدف إنجاز عمليات التعيين لهذه الوظائف في أسرع وقت ممكن. وضمن الفريق، بما يعكس أهمية العنصر الوطني من موظفيه الفنيين، التمويل من خارج الميزانية لدعم إنشاء خمس وظائف وطنية إضافية لخبراء في المستقبل القريب.

توفير الدول الأعضاء للموظفين ذوي الخبرة

٢٠ - واصل فريق التحقيق جهوده الرامية إلى الاستعانة بالخبرات من المجتمع الدولي بأسره من خلال اتصالاته مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بتوفير الموظفين ذوي الخبرة للفريق، وفقاً للفقرة ١٤ من القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧). وفي هذا الصدد، يعرب الفريق عن امتنانه للردود الإيجابية الواردة من الدول الأعضاء خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع تعهد حكومات أستراليا وفرنسا وفنلندا بتزويد الفريق بمؤلاء الخبراء، بمن فيهم أفراد قوات الشرطة الوطنية وأعضاء هيئات النيابة العامة. ولقد ألحق خبراء من ألمانيا والسويد بالفعل في الأسابيع الأخيرة، وهم يعملون الآن مع الفريق في بغداد.

أماكن عمل ومرافق فريق التحقيق

٢١ - استجابة للزيادة السريعة في مستويات الملاك الوظيفي لفريق التحقيق، يجري إدخال تحسينات في أماكن عمله لكفالة حيز كاف لجميع الموظفين الفنيين وموظفي الأمن وموظفي دعم البعثة. وتم تركيب تكنولوجيا متخصصة للاتصال بالفيديو تمكن الشهود من الإدلاء بشهاداتهم عن طريق البث الحي بواسطة وصلة فيديو لدعم الإجراءات القضائية المحلية، مع إنشاء مرافق أيضاً للفرز الآمن للشهود المحتجزين. وأحرز تقدم أيضاً في إنشاء مرافق الفريق المخصصة لتخزين الأدلة الجنائية والمادية وتحليلها.

٢٢ - وسعيًا لزيادة أوجه الكفاءة وتعظيم قدرة المحققين على التواصل مع الشهود أثناء البعثات الميدانية، أنشأ الفريق مرفقاً لاستجواب الشهود في شمال العراق. ويجري حالياً النظر أيضاً، بالتشاور مع السلطات العراقية والشركاء في منظومة الأمم المتحدة، في إنشاء مرافق إضافية في أجزاء أخرى من العراق، وذلك بغية زيادة تعزيز قدرة الفريق على إجراء التحقيقات، والحصول على مواد الإثبات، وتعزيز تواصله على نحو أوثق مع الشهود والمجتمعات المتضررة.

ثالثا - أنشطة التحقيق: جمع وتخزين مواد الإثبات

ألف - جمع الأدلة المستندية والرقمية

٢٣ - اتسع نطاق الأدلة المستندية والرقمية التي جمعها فريق التحقيق بشكل كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير مما يعكس التفعيل الكامل لمهام التحقيق التي يضطلع بها.

٢٤ - وإجمالاً، يبلغ حجم مستودع بيانات الإثبات الخاص بالفريق حالياً أكثر من ١٤,٥ تيرابايت من البيانات، وهي ناتجة عن التوسع الكبير في قدرة وحدات التحقيقات الميدانية التابعة للفريق على جمع الأدلة، وتعزيز طرائق العمل التعاونية مع الكيانات الرئيسية، بما في ذلك السلطات الوطنية العراقية، وحكومة إقليم كردستان، والمجتمعات المتضررة، والمنظمات غير الحكومية، والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

٢٥ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، سعى فريق التحقيق إلى تعزيز قدرته الفريدة على من إشراك جميع هذه الكيانات وتلقي الأدلة منها. وقد استخدم مستودع البيانات الموسع النطاق هذا، بدوره، لتعزيز أنشطة التحقيق الميدانية للفريق في سنجار والموصل وصلاح الدين. وكان لتوافر الصور ومقاطع الفيديو، للمشتبه فيهم على وجه الخصوص، التي حصل عليها الفريق من خلال مجموعة من المصادر الميمنة بمزيد من التفصيل في التقرير، أهمية كبيرة للمحققين أثناء إعداد القضايا التي نادراً ما يعرف فيها الضحايا أسماء الجناة.

٢٦ - وشكّل النهج الإيجابي الذي اعتمده السلطات الوطنية العراقية فيما يتعلق بالتعاون مع فريق التحقيق عنصراً حاسماً في قيام الفريق بتصميم قاعدة أدلة مستندية متعمقة بما يتماشى مع الأولويات الرئيسية للتحقيقات. وكان تعاون مجلس القضاء الأعلى، ولا سيما المشاركة الشخصية من جانب رئيس القضاة، جزءاً لا يتجزأ من النجاح في إنجاز هذا العمل التشغيلي.

٢٧ - وفي سياق التحقيقات في عمليات القتل الجماعي لطلاب عزل من القوات الجوية العراقية في كلية تكريت الجوية في حزيران/يونيه ٢٠١٤، سُمح لفريق التحقيق بالاطلاع على مجموعة واسعة من مخزونات البيانات ذات الصلة لدى اللجنة القضائية للتحقيق في الجرائم المرتكبة في قاعدة سبايكر. وأتاحت إمكانية الاطلاع هذه للفريق الاستفادة من الأركان الرئيسية للأدلة ذات الصلة، بما في ذلك المنتجات التحليلية، وإفادات الشهود، وتقارير تشريح الجثث، والأحكام القضائية، والمواد الأساسية الأخرى. ويود الفريق أن يعرب عن خالص شكره للجنة القضائية ورئيسها على تعاونهما الممتاز.

٢٨ - وفيما يتعلق بأعمال التحقيق في الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في الموصل بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦، سمح قاضي التحقيق الرئيسي لفريق التحقيق بالاطلاع على الملفات ذات الصلة الموجودة حالياً لدى محكمة مكافحة الإرهاب في تلكيف بالموصل. ويعمل فريق التحقيق حالياً مع المسؤولين الوطنيين المعنيين في محكمة تلكيف بغية مسح ورقمنة جميع ملفات الدعاوى القضائية ذات الصلة بأنشطة التحقيق الجارية التي يضطلع بها. وفي مشروع تجربي أولي أُنجِر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، تمكن الفريق من رقمنة ٣ ٨٠٠ صفحة من ملفات القضايا تخص ٣٧ قضية ذات صلة مباشرة بتحقيقاته الهيكلية. ولا تزال هناك كميات كبيرة من ملفات القضايا التي يتعين على الفريق رقمتها في الأشهر المقبلة من خلال وحدة مخصصة لرقمنة الأدلة. ومن خلال هذه العملية، يسعى فريق التحقيق إلى مساعدة النظراء الوطنيين على الاستفادة بشكل أكثر فعالية من المعلومات الموجودة في المحفوظات

الوطنية، وفي الوقت نفسه أيضا ضمان الاستعانة بمصدر حاسم لأدلة الإثبات في أنشطة التحقيق الجارية التي يضطلع بها الفريق.

٢٩ - وإلى جانب التعاون مع السلطات العراقية في جمع المواد المستندية والرقمية، سعى فريق التحقيق إلى الاستفادة من قواعد مواد الإثبات لدى دول ثالثة، ومنظمات دولية، ومؤسسات أكاديمية، وكيانات صحفية، ومنظمات محلية غير حكومية. وأتاح هذا المسعى للفريق الاطلاع على مجموعة كبيرة من مواد الإثبات، بما في ذلك كميات كبيرة من الأدلة المأخوذة من ساحات المعارك التي كانت قد حصلت عليها أصلا هذه الكيانات عقب انسحاب تنظيم الدولة الإسلامية من الموصل وغيرها من المناطق في شمال العراق. وسُمح لفريق التحقيق أيضا في الآونة الأخيرة بإمكانية الاطلاع الفوري عن بعد على نظام إدارة الأدلة التابع للجنة العدالة والمساءلة الدولية عقب إبرام مذكرة تفاهم. كما أدى استمرار التعاون مع الكيانات التي تمثل مجتمعات الضحايا، بما في ذلك منظمة يزدا ومؤسسة الأيزيديين الأحرار، إلى توفير مواد إثبات للفريق من قبيل إفادات الشهود التي قدّمها الناجون.

٣٠ - وسعى الفريق إلى إقامة شراكات إبداعية مع الكيانات التي تتبع نهجا مبتكرا في تحديد مصادر مواد الإثبات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، تم التعاون مع إحدى المنظمات بشأن سلسلة من حملات التعهيد الجماعي لوسائل التواصل الاجتماعي لجمع المعلومات المتعلقة بأعضاء تنظيم الدولة الإسلامية المشتبه فيهم، مما أدى إلى تلقي الآلاف من الردود من الجمهور. ويستمر العمل فيما يتعلق بتحديد أهم المصادر الواردة، التي يشكل كثير منها خيوط تحقيق مفيدة.

٣١ - وبالتزامن مع توسيع نطاق أنشطة جمع الأدلة، سعى فريق التحقيق إلى وضع الصيغة النهائية لجميع الإجراءات التشغيلية الأساسية والهياكل الأساسية التكنولوجية لضمان تخزين مواد الإثبات وتجهيزها وفقا للمعايير الدولية. وتم الآن تركيب نظام التشغيل المركزي لإدارة الأدلة لاستخدامه في تخزين وتحليل مواد الإثبات التي جمعها الفريق. وتُنقل حاليا مواد الإثبات التي جُمعت في المراحل الأولى من عمل الفريق من نظم إدارة البيانات المؤقتة، ومن المتوقع الانتهاء من التفعيل الكامل لنظام التشغيل الدائم ومنصات البرمجيات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. أما فيما يتعلق بتلقي مواد الإثبات الجديدة، فقد توابك تسجيل مجموعات البيانات الواردة مع جمع البيانات، وأُنجزت الآن الأعمال المتراكمة أصلا أثناء مرحلة بدء المهمة.

باء - جمع المواد المتعلقة بالأدلة الجنائية وفتح المقابر الجماعية

٣٢ - ظل إثبات هوية الضحايا وجمع الأدلة الجنائية والمادية من المقابر الجماعية وغيرها من مواقع مسارح الجريمة في العراق محط تركيز فريق التحقيق. وكفل هذا العمل حفظ الأدلة المأخوذة من المواقع في العراق التي قد تكون حاسمة في الملاحقات القضائية المقبلة فيما يتعلق بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، مع الاستجابة في الوقت نفسه لحاجة أعرب عنها بوضوح الناجون والمجتمعات المتضررة.

٣٣ - وفيما يتعلق بجمع مواد الإثبات الجنائية من مواقع المقابر الجماعية، واصل فريق التحقيق تقديم الإرشاد والدعم لأعمال التحقيق التي تقودها دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية التابعة لمؤسسة الشهداء ودائرة الطب العدلي التابعة لوزارة الصحة العراقية، بالتعاون مع حكومة إقليم كردستان واللجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين. وأُنجزت الآن عمليات فتح ١٧ مقبرة جماعية في قرية كوجو في قضاء سننجان، شمال غرب العراق، وما حولها، مع حرص الفريق على تنفيذ هذا العمل وفقا للمعايير الدولية.

وأدمجت الصور الرقمية المفصلة لجميع مساح الجريمة ذات الصلة التي جُمعت من خلال هذه الأنشطة في قاعدة مواد الإثبات الخاصة بالفريق.

٣٤ - وبغية دعم إعادة الرفات إلى أسر الضحايا، واصل فريق التحقيق أيضا العمل مع دائرة الطب العدلي لتحديد الدعم الذي يمكن أن يقدمه الفريق لتعزيز عمليات التشريح الحالية. وهذه العمليات على وشك الانتهاء، ومن المتوقع أن يكون الفريق في وضع يسمح له بالعمل مع النظراء العراقيين في المستقبل القريب من أجل تيسير إعادة ودفن رفات الضحايا الذين تم التعرف على هوياتهم بعد استخراجها من المقابر الجماعية في قرية كوجو.

٣٥ - وتُنقذ حاليا استعدادات متقدمة لبدء عمليات فتح المقابر في موقع آخر في منطقة الموصل، ومن المتوقع أن تبدأ الأعمال الأولية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وبالتشاور مع السلطات العراقية، تم تحديد مجموعة من المواقع الإضافية ذات الأولوية وفقا لاستراتيجية التحقيق التي ينتهجها الفريق وأنجز في الآونة الأخيرة تقييم أولي لهذه المواقع.

٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استكمل فريق التحقيق جمع مواد الإثبات من مواقع المقابر الجماعية بجمع أشكال أخرى من الأدلة الجنائية والرقمية من مساح الجريمة ذات الصلة. وفي قرية كوجو، انتهى الفريق من المسح الشامل بالليزر الثلاثي الأبعاد لمساح الجريمة الرئيسية، مما أتاح تصميم عمليات إعادة بناء النماذج الثلاثية الأبعاد لإدماجها في المستقبل في منصة للواقع الافتراضي ستكون بمثابة أداة للتحقيق ووسيلة يستعان بها لعرض الأدلة في المحاكم الوطنية على حد سواء. واستفاد فريق التحقيق أيضا من تعاونه مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة بغية الحصول على صور ساتلية عالية الجودة لمساح الجريمة الرئيسية في سنجار وكوجو والموصل وتكرت في التواريخ ذات الصلة بتحقيقاته.

٣٧ - وامتد نطاق الدعم الذي قدّمه فريق التحقيق لضمان جمع وتخزين مواد الإثبات المأخوذة من مواقع المقابر الجماعية وفقا للمعايير الدولية ليشمل أيضا استرجاع البيانات البيومترية وتحليل الحمض النووي لعينات العظام والأسنان المأخوذة من الجثث المستخرجة من هذه المواقع. واستطاع الفريق تأمين الدعم من شركة متخصصة في مجال التحليل السريع للحمض النووي، على أساس مساهمة طوعية، من أجل إنشاء وحدة لإجراء التحليل السريع للحمض النووي للاستعانة بها في عمل فريق التحقيق بالتعاون مع السلطات العراقية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، أُنجرت المرحلة الأولى من هذا البرنامج مع إتمام اختبارات الكفاءة بنجاح على ٤٣ عينة بيولوجية وتوفير التدريب النظري لأعضاء فريق التحقيق وخبراء من دائرة الطب العدلي. أما المرحلة الثانية، وتشمل إجراء تحليل إضافي للحمض النووي وتوفير تدريب عملي متعمق على حد سواء، فستبدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

٣٨ - وقام فريق التحقيق أيضا بتعزيز قدرته القائمة بذاتها في مجال جمع وتحليل الأدلة الجنائية من خلال اقتناء معدات إضافية تستوفي المعايير الدولية، بما في ذلك برمجيات تحديد هوية الأصوات وبرمجيات التحقق من الصور ومقاطع الفيديو. وستتيح هذه التحسينات التي أدخلت على الهياكل الأساسية التقنية للفريق تطبيق مجموعة واسعة النطاق من التقنيات المتطورة في مجال فحص الأدلة الجنائية، بما في ذلك تعزيز الأدلة الجنائية السمعية، واستخراج وتحليل الأدلة الجنائية الرقمية، واستغلال نظم المعلومات الجغرافية وإجراء فحوص المقذوفات. وفي الوقت نفسه، سعى فريق التحقيق أيضا إلى تعزيز ملاكته الوظيفي في هذا

المجال، من خلال الموارد الخارجة عن الميزانية التي قدّمها الدول الأعضاء، مما أتاح للفريق استكمال ملاكها الوظيفي الأساسي بخبراء استشاريين في مجالي الاستدلال الرقمي الجنائي والأنتروبولوجيا.

٣٩ - واستفاد الفريق من قاعدته الخاصة بمواد الإثبات التي اتسع نطاقها إلى حد كبير فأبرم أيضا اتفاقا مع شركة منتجة رائدة للمنصات الرقمية التفاعلية لأغراض تقديم الأدلة بطريقة إلكترونية. وسيُمكن هذا التعاون الفريق من تجميع وتنظيم مواد الإثبات ذات الصلة ببعض مساحح الجريمة بطريقة تؤكد الصلات القائمة بين فرادى مواد الإثبات وتتيح تقديم هذه المواد على نحو فعال في الإجراءات القضائية المحلية في المستقبل.

جيم - جمع الأدلة المستمدة من شهادات الشهود وحماية الشهود

٤٠ - مع انتقال فريق التحقيق إلى مرحلة التشغيل الكامل، واصل توسيع نطاقه عمله مع الشهود والناجين والمجتمعات المتضررة في مواقع في جميع أنحاء العراق بغية جمع شهاداتهم لدعم أولويات التحقيق الرئيسية.

٤١ - وتُفقد هذا العمل بطريقة تتسق مع استراتيجية الفريق في مجال التحقيق واستراتيجيته لحماية الشهود. وبموجب هذا الإطار الاستراتيجي، ينصب محور التوجيه الاستراتيجي للعمليات الذي يعتمده الفريق على كفاءة اتباع نهج متمحور حول الضحايا عن طريق الحد من احتمالات تعرّض الشهود لتهديدات محددة وكفاءة إجراء المقابلات وفقا لعملية تخطيط منهجية ومدروسة.

٤٢ - وقد تعزز هذا الإطار القائم على أساس المبادئ من خلال وضع إجراءات تشغيل موحدة تتناول المجالات الرئيسية بما في ذلك توفير الدعم النفسي والاجتماعي للشهود والناجين، وتوخي السرية في التعامل مع الشهود، والتواصل مع الشهود في المناطق ذات المخاطر الأمنية الشديدة. ومن خلال الجهود الجماعية لوحدة حماية الضحايا والشهود ووحدة مكافحة العنف الجنسي والجنساني، وضعت إجراءات التشغيل الموحدة وأفضل الممارسات فيما يتعلق بتعامل الفريق مع ضحايا العنف الجنسي والجنساني.

٤٣ - وعلى النحو المبين أعلاه، أنشأ فريق التحقيق الآن أماكن عمل في شمال العراق حتى يتسنى له إجراء مقابلات مع الشهود فيها. وأدى استحداث هذا المرفق، الذي يقع على مقربة من عدد من مخيمات النازحين والمراكز السكانية الأخرى التي تضم عددا كبيرا من الشهود المحتملين، بشكل كبير إلى تعزيز قدرة الفريق على جمع الأدلة المستمدة من شهادات الشهود بما يتماشى مع أولويات التحقيق الأساسية. وقد أتاح إنشاء أماكن عمل محلية، يستطيع فيها الشهود الإدلاء بشهادتهم في بيئة مأمونة وآمنة عاطفيا، لفريق التحقيق كفاءة استمرار العلاقة مع الجهات الفاعلة المحلية الرئيسية والمجتمعات المحلية وترسيخ المزيد من الثقة معها. ويجري العمل حاليا من أجل السماح ببث شهادة الشهود مباشرة من هذه الأماكن عن طريق مرافق التداول بالفيديو.

٤٤ - وبالتزامن مع تعزيز القدرة التشغيلية للفريق في هذا المجال، فإن الوظائف في وحدة حماية الضحايا والشهود توشك أن تصل إلى مرحلة الشغل الكامل. وبفضل الأموال الخارجة عن الميزانية، تمكن الفريق أيضا من تعيين اثنين من أخصائي علم النفس السريري لمساعدة الفريق في عمله مع الشهود الضعفاء، وقدّم هذان الموظفان المتخصصان بالفعل دعما تشغيليا مهما إلى البعثات الميدانية في سنجار.

٤٥ - واستنادا إلى زيادة القدرات التشغيلية والملاك الوظيفي للفريق في هذا المجال، أُتخذت خطوة مهمة من جانب الفريق وحكومة العراق خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن طريق تيسير إدلاء الشهود بشهادتهم مباشرة في إجراءات الاستئناف الجارية في فنلندا. ومن خلال التعاون الفعال بين قضاة التحقيق العراقيين وموظفي فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة والمدعين العامين الفنلنديين، أُتيحَت أدلة إضافية مستقاة من شهادات الشهود للمحكمة الوطنية. ويعرب الفريق عن امتنانه للدعم اللوجستي والتقني القوي الذي قدّمته السلطات الوطنية العراقية خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بالتعامل مع الشهود وحمائهم. ويرد في الفرع الخامس مزيد من التفاصيل عن طرائق هذا التعاون ونتائجه، بينما يبين الفرع السادس بالتفصيل العمل الذي يضطلع به الفريق حاليا بغية مواصلة تعزيز قدرة السلطات الوطنية العراقية في هذا المجال.

دال - القدرات والنواتج التحليلية

٤٦ - استطاع فريق التحقيق، مستعينا بقاعدة بيانات مواد الإثبات الموسعة التي وضعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحقيق زيادة كبيرة في نطاق وتعقيد عمله التحليلي الذي تركز على كفالة إعداد تحليلات قادرة على تعزيز الإجراءات القضائية المحلية التي تقودها السلطات الوطنية، وفي الوقت نفسه تقديم توجيهات داخلية لتحسين أنشطة التحقيق الجارية التي يضطلع بها الفريق.

٤٧ - وفي ضوء أحكام القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، ووفقا لهدف التحقيق المتمثل في تحديد أفراد تنظيم الدولة الإسلامية الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن جرائمه، واصل فريق التحقيق وضع خرائط مفصلة لكبار قادة داعش الضالعين في الأنشطة الإدارية أو العسكرية للتنظيم في عام ٢٠١٤ والذين يتحملون مسؤولية مباشرة وغير مباشرة عن الجرائم المرتكبة.

٤٨ - واكتشفت وحدة التحليل والأدلة، من خلال تحليل الصلات القائمة الذي أجرته، ارتباط ٧٤ فردا بشبكة القيادة العليا في ذلك الوقت، منهم ١٧ شخصا قيد الاحتجاز في السجون العراقية. وقد قُتل العديد من الأفراد الآخرين ولا يزال عدد منهم في عداد المفقودين. وبالنظر إلى التركيز الحالي للفريق على تأمين المواد المصدرية العراقية، فإن عدد الأفراد في هذه الشبكة، ومن يُكتشف أنهم قيد الاحتجاز في السجون العراقية، يتزايد. ويواصل الفريق من خلال أنشطته التنفيذية استهداف الحصول على معلومات إضافية بشأن هؤلاء الأفراد، ومواصلة بناء الأساس الإثباتي فيما يتعلق بالجرائم التي قد يكونون متورطين فيها. ولقد أدى مصرع أبي بكر البغدادي، الزعيم السابق لتنظيم الدولة الإسلامية، مؤخرا إلى إجراء إعادة تقييم سريع في الأجل القصير للهيكل التنظيمية الحالية لتنظيم الدولة الإسلامية.

٤٩ - وتواصل وحدة التحليل والأدلة أيضا إعداد تقييمات منتظمة للمواضيع لاستخدامها من جانب وحدات التحقيقات الميدانية والأجزاء الأخرى من الفريق من أجل توجيه الأنشطة التنفيذية وتحسينها. وعلى النحو المبين في الفرع الخامس، فإن عمل الوحدة فيما يتعلق بتحليل الأدلة الجنائية الرقمية كان مهما أيضا في مؤازرة تقديم الدعم المباشر إلى الإجراءات القضائية المحلية في دول ثالثة بالتعاون مع السلطات العراقية.

٥٠ - وفيما يتعلق بعمل فريق التحقيق بشأن تجارة الرقيق التي يمارسها تنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك الاسترقاق الجنسي، صممت وحدة مكافحة العنف الجنسي والجنساني جداول بيانية لعرض الأدلة تتعلق بالحوادث والشهود ومن يُدعى أنهم ارتكبوا هذه الجرائم في الموصل خلال الفترة التي كان هذا الإقليم يخضع فيها لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، مما ساعد على مزيد من التوجيه لأعمال التحقيق الجارية.

رابعاً - تحقيق المساءلة بالتعاون مع الجهات الفاعلة الوطنية

٥١ - ما زال الدعم والتعاون من جانب جميع الجهات الفاعلة في العراق يمثل أمراً أساسياً لقدرة فريق التحقيق على تنفيذ ولايته. وبناء على ذلك، بُذلت جهود متواصلة للتواصل والعمل مع السلطات الوطنية والمجتمعات المتضررة والهيئات الدينية وغير ذلك من الكيانات ذات الصلة بغية مواصلة الحفاظ عليها كجهات شريكة في أعمال الفريق.

ألف - العمل والتعاون مع حكومة العراق

٥٢ - سعى المستشار الخاص من خلال عمله المنتظم مع كبار أعضاء حكومة العراق إلى ضمان مواصلة الفهم والدعم فيما يتعلق بنطاق عمل الفريق ومدى التقدم المحرز فيه، حيث أتاح فرصة للتشاور، حسب الاقتضاء، بشأن التطورات الهامة في أنشطته. وشمل هذا العمل عقد اجتماعات رفيعة المستوى مع رئيس الوزراء، ورئيس القضاة ورئيس مجلس القضاء الأعلى، ووزير الداخلية، ووزير العدل، ورئيس جهاز المخابرات الوطني، ومدير الاستخبارات العسكرية، ووزير الهجرة والمهجرين، ومدير مركز العمليات الوطني. وشملت هذه المشاورات النظر في السبل التي يمكن بها لفريق التحقيق أن يقدم الدعم، وفقاً للاختصاصات، للإجراءات القضائية الجارية في العراق فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية.

٥٣ - وعلى النحو المبين في الفرع الثالث، أُحرز تقدم كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بالتعاون مع السلطات الوطنية المختصة، وفقاً للاختصاصات. وشمل هذا التعاون تعزيز الآليات من أجل تنسيق العمل، ونقل مجموعة واسعة من مواد الإثبات وملفات القضايا ذات الصلة إلى الفريق، وتوفير الدعم المكثف من جانب السلطات المختصة فيما يتعلق بأنشطته الميدانية.

٥٤ - ويعرب فريق التحقيق عن امتنانه لما تبذله حكومة العراق من جهود متواصلة لتعزيز طرائق التعاون، بسبب منها التدابير الرامية إلى تعزيز قدرته على التعاون بفعالية مع اللجنة التي عينتها حكومة العراق للتنسيق مع الفريق. وفي أعقاب المشاورات الأخيرة، جرى تنقيح تكوين اللجنة ليشمل جميع النظراء الوطنيين الرئيسيين، بمن فيهم كبار ممثلي مكتب رئيس الوزراء بوصفه هيئة التنسيق المركزية، ووزارة الخارجية، ومركز العمليات الوطني، ومستشارية الأمن الوطني، ووزارة العدل، فضلاً عن ممثل عن حكومة إقليم كردستان. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، اجتمع المستشار الخاص باللجنة من أجل تحديد ومناقشة أولويات التعاون الرئيسية وتأكيد التزام الفريق بالعمل عن كثب مع لجنة التنسيق في تنفيذ ولايته، تمهيداً للاختصاصات. وهذه التطورات الأخيرة تلقى ترحيباً من جانب الفريق ومن شأنها مواصلة تعزيز الأساس الذي يمكن الاستناد إليه لمواءمة مجالات تركيز التحقيقات والجهود المبذولة بين الفريق والسلطات الوطنية في المستقبل.

٥٥ - واكتسب الدعم والتعاون من جانب مجلس القضاء الأعلى، بقيادة رئيس القضاة، أهمية بالغة بوجه خاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن خلال العمل الواسع النطاق مع قضاة التحقيق في العراق المسؤولين عن التحقيق في الجرائم التي تتواءم مع الأولويات الاستراتيجية للفريق، وُضعت طرائق فعالة للتواصل والتعاون وأتيحت إمكانية الاطلاع على مجموعة واسعة من مواد الإثبات. واكتسب التعاون مع اللجنة القضائية للتحقيق بشأن مذبحه قاعدة سبايكر أهمية محورية.

٥٦ - ويعرب الفريق أيضا عن امتنانه للتعاون والمساعدة اللذين تلقاهما من محكمة مكافحة الإرهاب في تكليف بالموصل، إثر اجتماع أولي عُقد بين المستشار الخاص وقاضي المحكمة في الموصل، وهو اجتماع قَدّم خلاله القاضي لمحة عامة عن إجراءات التحقيق والتحليل التي يستخدمها قضاة التحقيق العراقيون في إعداد ملفات القضايا بشأن المشتبه فيهم من تنظيم الدولة الإسلامية. ويواصل مكتب رئيس الوزراء أيضا تقديم الدعم الحاسم. وكان مركز العمليات الوطني على وجه الخصوص شريكا قيّما للغاية في دعم الأنشطة الميدانية للفريق، بسبب منها توفير الحراسة المسلحة دعما لما يزيد على ١٨٠ يوما من أيام البعثات الميدانية في الأشهر الستة الماضية وحدها. ويعرب الفريق أيضا عن امتنانه لما تقدّمه أمانة مجلس الوزراء من دعم وتعاون متواصلين.

٥٧ - وفي تطور هام، اتخذت حكومة العراق أيضا خطوات صوب استحداث تشريعات تتيح محاكمة تنظيم الدولة الإسلامية عن الأعمال التي ارتكبتها بوصفها جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وإبادة جماعية. ويرجّب فريق التحقيق بالجهود التي بذلتها حكومة العراق في هذا الصدد، وهو على استعداد، تمشيا مع ولايته عملا بالفقرة ٤١ من الاختصاصات، للعمل مع السلطات الوطنية في شراكة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى من أجل النهوض بهذه الجهود بغية وضع أساس قانوني محلي متين للملاحقات القضائية المتصلة بالجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية بما يتمشى مع المعايير الدولية. ويعترف الفريق على وجه الخصوص بإدراج أحكام ذات صلة في مشروع القانون الحالي الذي يتناول الاستخدام المحتمل للأدلة التي جمعها الفريق في إطار تلك الإجراءات القضائية.

٥٨ - وعمل المستشار الخاص أيضا بشكل منتظم مع كبار أعضاء حكومة إقليم كردستان، بسبب منها عقد اجتماعات مع رئيس إقليم كردستان، ورئيس الوزراء، ونائب رئيس الوزراء، ووزير الداخلية، وزير شؤون الشهداء والمؤنفلين، ومدير جهاز مكافحة الإرهاب، فضلا عن الرئيس السابق لإقليم كردستان. وخلال هذه المشاورات، نوّه المستشار الخاص ورجّب بالتزام حكومة إقليم كردستان القوي بإقامة حوار بناء والتعاون من أجل دعم تنفيذ ولاية فريق التحقيق.

٥٩ - وعلى المستوى التنفيذي، أعرب فريق التحقيق عن امتنانه للتعاون الممتاز الذي أبدته السلطات المختصة في حكومة إقليم كردستان. واكتسب هذا الدعم أهمية خاصة فيما يتعلق بأنشطة التحقيق التي اضطلع بها الفريق بشأن الجرائم التي ارتكبت ضد الطائفة الأيزيدية في آب/أغسطس ٢٠١٤. وفي أعقاب المشاورات التي أجريت مع رئيس إقليم كردستان ورئيس وزرائه، أنشئت فرقة عمل حكومية دولية مؤلفة من جميع الكيانات الحكومية الإقليمية ذات الصلة من أجل تيسير التعاون مع فريق التحقيق، بسبب منها نقل مواد الإثبات من سلطات حكومة الإقليم وإتاحة إمكانية الوصول إلى المحتجزين المعنيين لأغراض إجراء المقابلات. وعُقد اجتماع أولي بين فرقة العمل وفريق التحقيق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ وأفضى بالفعل إلى تقديم الدعم المعزّز إلى الفريق من جانب سلطات حكومة إقليم كردستان.

باء - تعزيز قدرة السلطات العراقية

٦٠ - سعى فريق التحقيق، في إطار تعاونه مع السلطات الوطنية العراقية على تنفيذ ولايته، وتمشيا مع ولايته عملا بالفقرة ٣٩ من الاختصاصات، إلى بذل قصارى جهده لتقاسم المعارف والمساعدة التقنية معها بهدف دعم جهودها الرامية إلى التحقيق في الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية وفقا للمعايير

الدولية. وبذلك يسعى الفريق إلى تعزيز تعاونه العملي مع حكومة العراق وتعزيز قدرة السلطات الوطنية على إعداد القضايا ضد أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية استناداً إلى مجموعة واسعة من مواد الإثبات.

٦١ - ويجري العمل حالياً مع دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية ودائرة الطب العدلي على وضع برنامج للدعم والمساعدة التقنية، وهو برنامج سيوفّر فريق التحقيق بموجبه المعدات والمستهلكات والتدريب من أجل تعزيز قدرات هاتين الهيئتين على التحليل الجنائي فيما يتعلق بالتحقيقات في مسرح الجريمة، واستخراج الجثث، وتحديد هوية الضحايا. وستشمل المساعدة توفير تقنية تستوفي المعايير الدولية لتحديد هوية الضحايا في حالات الكوارث، مما سيُتيح للسلطات تجهيز كميات كبيرة من البيانات السابقة واللاحقة للوفاء فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين الذين تُجمع جثثهم من مساح الجرائم الجماعية في العراق. ويعمل الفريق أيضاً، بناءً على أعماله المنجزة حتى الآن في مجال جمع الأدلة الجنائية وتحليلها، على وضع مجموعة من الأدلة بشأن أفضل الممارسات لتوجيه عمل السلطات العراقية في هذا المجال.

٦٢ - وتعاون الفريق أيضاً مع السلطات الوطنية العراقية على وضع برنامج لرقمنة الأدلة سيقوم الفريق من خلاله بنشر أفرقة متنقلة من موظفي المحفوظات والأخصائيين في إدارة المعلومات لمساعدة الكيانات الرئيسية في الحفظ المادي للأدلة ورقمنتها. ومن خلال هذا العمل، سيعزّز الفريق إلى حد كبير قدرة السلطات الوطنية على الاستفادة من قواعد الأدلة الموجودة لديها، وسيعزّز بذلك قدرتها على إجراء المحاكمات وفقاً لسيادة القانون، وسيرتقي في الوقت نفسه أيضاً بقدرتها على التعاون مع فريق التحقيق في تنفيذ ولايته.

٦٣ - ويجري الفريق حواراً مع عدد من السلطات العراقية المختصة بهدف مواصلة تعزيز قدرتها على توفير الحماية والدعم الشاملين للشهود، ومن ثم تعزيز طرائق التعاون أيضاً مع الفريق في هذا المجال. ومن العناصر المحددة التي سيجري تناولها تنفيذ التشريعات المحلية القائمة فيما يتعلق بحماية الشهود، ووضع هيكل وطني لحماية الشهود، بما في ذلك شبكة من جهات التنسيق المعنية بحماية الشهود، وإنشاء خطّ ساخن للشهود متاح على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع وآلية استجابة.

جيم - العمل في شراكة مع جميع مكونات المجتمع العراقي

٦٤ - ضاعف الفريق جهوده الرامية إلى العمل مع جميع طوائف العراق المتضرّرة من جرائم تنظيم الدولة الإسلامية، بغية التأكد من أن أنشطة الفريق تعكس بالكامل تجارب هذه الطوائف واحتياجاتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفضت الزيارات الميدانية التي قادها المستشار الخاص إلى المواقع الرئيسية في العراق، بما في ذلك إربيل وتلعفر والموصل وسهل نينوى ومحافظة الأنبار ومحافظة ديالى ومحافظة صلاح الدين، إلى إرساء الأسس اللازمة لإقامة التعاون الحاسم مع السلطات المحلية وبدء تبادل المعلومات مع المجتمعات المتضرّرة.

٦٥ - وفي زيارة إلى محافظة ديالى، اجتمع المستشار الخاص بنائب المحافظ وغيره من كبار المسؤولين لمناقشة السبل الكفيلة بأن يسهم الفريق في الجهود الرامية إلى تحقيق المساءلة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في المنطقة. واجتمع أيضاً بشيوخ العشائر في قرية توكل. وكانت تلك المرة الأولى التي يتمكن فيها فريق تحقيق من التواصل مع المجتمعات المحلية في توكل من أجل الاستماع إلى إفاداتها. ويعرب الفريق عن امتنانه لسلطات الأمن العراقية على ما قدّمته من دعم كبير في تيسير هذه الزيارة.

٦٦ - وسعى الفريق أيضا من خلال هذه الزيارات الميدانية إلى تعزيز شراكمته مع الطوائف الدينية في جميع أنحاء العراق. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، اجتمع المستشار الخاص وأعضاء الفريق برئيس مجلس بلدية ناحية بعشيقية، بحضور ممثلين من طوائف المسيحيين والشبك والشيعة والسنة والأيزيديين، فضلا عن أعضاء في مجلس الحكومة المحلية، بغية الاطلاع على تجاربهم أثناء العيش تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. وفي زيارة إلى كنيسة القديسة شموني والمركز الثقافي في برطلة، التقى المستشار الخاص أسرا محلية على انفراد، واستمع إلى إفاداتها ورأى بأمر العين الدمار الذي لحقه تنظيم الدولة الإسلامية بكل من الكنيسة والمساكن الخاصة للسكان.

٦٧ - وفي إطار العمل الذي يضطلع به الفريق في مجال إشراك القادة المحليين وشيوخ العشائر في تنفيذ ولايته، اجتمع المستشار الخاص بمجلس شيوخ عشائر الأنبار في حزيران/يونيه. وحضر الاجتماع الذي ترأسه رئيس المجلس، الشيخ رافع الفهداوي، أكثر من ٣٠٠ شيخ من شيوخ العشائر يمثلون أكثر من ٢٩ عشيرة من المنطقة. وفي قضاء الضلوعية بمحافظة صلاح الدين، عقد المستشار الخاص اجتماعا مع عدد من شيوخ عشيرة الجبوري السنوية باستضافة الشيخ ذاكر الجبوري، نوه خلاله المستشار الخاص بالضحايا الذين سقطوا والأشخاص الذين وقفوا ضد داعش. وسنحت للمستشار الخاص أيضا فرصة الاجتماع بنائب محافظ صلاح الدين ورئيس محكمة التحقيق في صلاح الدين، وأعضاء مجلس محافظة صلاح الدين لمناقشة السبل التي يمكن بها لفريق التحقيق أن يتعاون مع السلطات المحلية في تنفيذ ولايته.

٦٨ - وشارك المستشار الخاص أيضا خلال زيارته إلى الموصل في حزيران/يونيه في اجتماع مائدة مستديرة استمع خلاله الفريق إلى ما رواه أعضاء من المجتمع المحلي، بمن في ذلك طائفة التركمان الشيعة، عن تجاربهم مع الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية. وشكلت هذه الاجتماعات والبعثات جزءاً من أنشطة الاتصال الضرورية التي أجراها الفريق بهدف الاستماع إلى آراء وشواغل الناجين وإرساس أساس متين للتحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد مجتمعاتهم.

خامسا - تقديم الدعم للإجراءات القضائية المحلية الجارية

٦٩ - سعى فريق التحقيق، بالتعاون مع حكومة العراق، إلى تحديد السبل التي يمكن بها تسخير المنصة القانونية والعملية الفريدة التي أنشئت من خلال قرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧) في دعم عمليات المساءلة الجارية المتعلقة بالجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وفي دول ثالثة على حد سواء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفي خطوة مهمة في إطار تنفيذ ولاية الفريق، استُخدم هذا التعاون بوصفه الأساس الذي يُستند إليه في تقديم الدعم للإجراءات القضائية الوطنية الجارية أمام محكمة الاستئناف الفنلندية فيما يتعلق بمواطني عراقيين يواجهان تهمة ارتكاب جرائم حرب خطيرة ذات صلة بعمليات القتل الجماعي التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في مدينة تكريت وحولها في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٧٠ - وخلال الإعداد لاستئناف هذه القضية، اتصلت المدعية العامة الفنلندية بفريق التحقيق طالبة المساعدة فيما يتعلق بتوفير شهادات الشهود وتحديد المعلومات ومواد الإثبات ذات الصلة بالقضية. وفي أعقاب مشاورات أجريت مع رئيس القضاة ورئيس مجلس القضاء الأعلى في العراق، عمل فريق التحقيق في شراكة وثيقة مع اللجنة القضائية للتحقيق في الجرائم المرتكبة في قاعدة سبايكر من أجل تيسير تقديم المساعدة المطلوبة.

٧١ - ونتيجة لهذا التعاون، أُتيح إدلاء ثمانية من الشهود بشهاداتهم خلال الإجراءات القضائية للمحكمة الفنلندية عن طريق البث الحي بواسطة وصلة فيديو من أماكن عمل فريق التحقيق. وكان للجنة التحقيق القضائية دور أساسي في هذا الصدد، حيث كُفّلت الاتصال بالشهود المعنيين وإحضارهم للإدلاء بشهاداتهم حسب المواعيد التي حدّدتها المحكمة. وفي خطوة مهمة، يَسَّرت حكومة العراق أيضاً نقل أحد المحتجزين المنتمين إلى تنظيم الدولة الإسلامية إلى أماكن عمل فريق التحقيق ليُدلي بشهادته. ونفَّذ الفريق عمليات أمنية ولوجستية متخصصة لكفالة نقل المحتجز ومشاركته بما يتمشى مع المعايير الدولية. وقدّم فريق التحقيق كذلك التوجيه إلى المحكمة لكفالة أن يتم تطبيق تدابير الحماية الإجرائية بموجب قانون الإجراءات الجنائية الفنلندية على نحو يكفل مواصلة توفير سبل الحماية المناسبة للشهود. واستفاد جميع الشهود أيضاً من فرصة التعرف على إجراءات المحكمة بما يتمشى مع إجراءات التشغيل الموحدة السارية.

٧٢ - ومن خلال المزيد من الدعم والمساعدة المقدمين من اللجنة، حصل الفريق أيضاً على أوامر قضائية أفضت إلى جمع معلومات عن بيانات الاتصالات ذات الصلة بهذه الإجراءات القضائية من شركات خدمات الهاتف في العراق، وقدّم بدوره هذه المعلومات إلى المدعية العامة الفنلندية، تمشياً مع أحكام قرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧) والاختصاصات.

٧٣ - ومن خلال هذا التعاون، أثبتت السلطات العراقية وفريق التحقيق قدرتهما الجماعية على تقديم الدعم، وفقاً لأعلى المعايير، إلى الإجراءات القضائية الجنائية المتخذة في دول ثالثة ضد الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم في العراق. وفي المستقبل، يعتزم الفريق الاستفادة من هذا النجاح الملموس لتوسيع نطاق تعاونه وتآزره مع السلطات العراقية، بهدف تقديم دعمه، تمشياً مع المعايير الدولية، إلى الإجراءات القضائية المحلية الجارية في العراق وعلى الصعيد العالمي على حد سواء.

سادسا - التعاون من أجل دعم أنشطة فريق التحقيق

ألف - التواصل مع الدول الأعضاء

٧٤ - فيما يتعلق بالإطار القانوني لاستلام مواد الإثبات من السلطات الوطنية المعنية، تم الآن وضع ترتيبات مع عدد من الدول، بما فيها تلك التي تتواصل فيها حالياً الإجراءات القضائية المتعلقة بالجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية، وذلك لتيسير إحالة مواد الإثبات إلى فريق التحقيق وإمكانية توفير الدعم من جانب الفريق لمثل هذه الإجراءات على حد سواء.

٧٥ - وبالإضافة إلى الحالة المبينة في الفرع الخامس، اتصلت ثلاث دول إضافية رسمياً بفريق التحقيق بشأن إمكانية تقديم الدعم للإجراءات القضائية المحلية الجارية المتعلقة بالجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية. واتصل بالفريق أيضاً عدد من الدول الأخرى التي أشارت إلى أن مساعدة الفريق قد تكون مفيدة في دعم الملاحقات القضائية المحلية. ويمر التعاون مع السلطات المعنية بمراحل مختلفة، حيث يتوقع فريق التحقيق أن يكون قادراً على تقديم الدعم، بالشراكة مع السلطات الوطنية العراقية المعنية، فيما يتعلق بإجراء قضائي محلي واحد آخر على الأقل خلال الأشهر المقبلة. وعلى النحو المبين في استراتيجية التحقيق المحدثة، سعى فريق التحقيق إلى ضمان تخصيصه ما يكفي من القدرات التشغيلية للاستجابة بسرعة عند نشوء هذه الفرص.

٧٦ - وتتمثل إحدى العقبات المحتملة فيما يتعلق بهذا التعاون التي تم تحديدها في ضرورة وضع بعض الدول لأساس تشريعي واضح قبل البدء بالعمل مع فريق التحقيق. ولا يزال التعاون في قضيتين بين الفريق والسلطة الوطنية المعنية معلقاً بانتظار سرّ هذا التشريع. وفريق التحقيق على استعداد لدعم الدول الأعضاء في وضع الحلول التشريعية من أجل زيادة تيسير التعاون مع السلطات الوطنية المعنية.

باء - ضمان الاتساق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة

٧٧ - واصل فريق التحقيق أيضاً العمل على تعزيز علاقاته مع كيانات منظومة الأمم المتحدة بغية تيسير إحالة المعلومات ذات الصلة إلى الفريق وضمان اتباع نهج موحد ومتسق في تنفيذ الولاية.

٧٨ - وكان التعاون الوثيق المستمر مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أساسياً بالنسبة لهذا العمل، وقد استمر في الاستفادة من ملاك الموظفين والهياكل التنفيذية القائمة، ولا سيما فيما يتعلق بدعم البعثة. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة تمثل أيضاً مصدراً هاماً للمشورة والتوجيه فيما يتعلق بالتحديات اللوجستية والأمنية التي تشكلها أنشطة التحقيق الميدانية في العراق. ويود فريق التحقيق أن يؤكد مجدداً امتنانه لبعثة الأمم المتحدة وللممثلة الخاصة للأمين العام للعراق، جانين هينس بلاشارت، لمواصلة تقديمهما مساعدة ودعم لا يُقدَّران بئس للفريق.

٧٩ - وعملاً بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، وضعت ترتيبات رسمية بالتعاون مع عدد من كيانات الأمم المتحدة لتيسير تقديم التقارير والمنتجات التحليلية والمواد الداعمة إلى فريق التحقيق دعماً لعمله. واستمر فريق التحقيق، تمسحاً مع طرائق التعاون المتفق عليها سابقاً، وكجزء من الأعمال التي اضطلع بها مؤخراً في تقييم التعديلات الهيكلية والتنظيمية لتنظيم الدولة الإسلامية، في التعاون مع لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ومع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، من أجل وضع عدد من طلبات الحصول على المعلومات الخاصة بقضايا معينة. وقدّمت إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في العراق أيضاً دعماً هاماً فيما يتعلق بهذا العنصر من عمل الفريق.

جيم - التعاون مع الكيانات الأخرى

٨٠ - استمرّ العمل أيضاً فيما يتعلق بمشاركة المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية وكيانات القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية في دعم عمل فريق التحقيق.

٨١ - وظلّ الاتحاد الأوروبي شريكاً أساسياً، وقد وُفِّرت مشاركة الفريق مؤخراً في الاجتماع السابع والعشرين للشبكة الأوروبية للتحقيق والمقاضاة في الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب منصة هامة تمكن الفريق عبرها من التأكيد على الفائدة المحتملة لعمله الاستقصائي بالنسبة للسلطات الوطنية، بالتعاون مع حكومة العراق. وواصل فريق التحقيق أيضاً العمل مع اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين فيما يتعلق بأنشطته المتعلقة بفتح المقابر الجماعية، وفقاً لاتفاق التعاون الذي أنشئ في وقت سابق هذا العام.

٨٢ - ومن خلال إبرام اتفاقات مع عدد من الكيانات غير الحكومية ومجموعات الضحايا، عزّز فريق التحقيق مجموعة القنوات التي يستطيع الحصول من خلالها على معلومات وأدلة تتصل بتحقيقاته. وقد

وضعت طرائق تعاون من هذا القبيل مع مؤسسات منها المنظمة الأيزيدية للتوثيق، ولجنة المساءلة والعدالة الدولية، وعبادة حقوق الإنسان والعدل بين الجنسين في كلية الحقوق بجامعة مدينة نيويورك، ومنظمة شلومو للتوثيق، والمشروع الأيزيدي للتوثيق الديمغرافي للضحايا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، شارك فريق التحقيق، في إطار جهوده الرامية إلى زيادة التعاون مع المنظمات غير الحكومية بوصفها جهات شريكة في عمله، في اجتماع المجلس الاستشاري للمبادرة العالمية من أجل العدالة والحقيقة والمصالحة بشأن استخدام وثائق المجتمع المدني لأغراض المساءلة الجنائية.

٨٣ - وتعمل وحدة حماية الضحايا والشهود التابعة لفريق التحقيق في شراكة مع برنامج حقوق الإنسان وعلاقتها بالحالة العقلية الناجمة عن الصدمات في جامعة ستانفورد على وضع إجراءات وممارسات تشغيلية موحدة للعمل مع الشهود الضعفاء. وأجري تقييم مشترك أولي في بغداد، دأب أعضاء وحدة حماية الضحايا والشهود في أعقابه على العمل مع نظرائهم في جامعة ستانفورد لوضع إطار معياري وتدريبى موحد يستوفي المعايير الدولية. ومن المقرر القيام ببعثة مشتركة أخرى إلى شمال العراق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وكانت جامعة جورج واشنطن أيضا شريكا قيما في عمل الفريق أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

٨٤ - وبدأ فريق التحقيق أيضا، في إطار تعاونه مع مشروع مكافحة التطرف، باستخدام منصة البحث eGlyph التي طوّرتها المنظمة، بما يتيح التعرف على الخصائص الرقمية الفريدة لوسائط الإعلام لتيسير غريلة محتويات معينة، من قبيل الصور أو مقاطع الفيديو ذات الصلة بأنشطة الفريق في مجال التحقيق.

٨٥ - وكما هو مبين في الفرع الثالث، واصل فريق التحقيق أيضاً الاستفادة من طرق التعاون مع كيانات القطاع الخاص. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حصل فريق التحقيق دون مقابل من شركة رائدة في مجال الحمض النووي على جهازين للتحليل السريع للحمض النووي، فضلا عن التدريب على استخدامهما الميداني في العراق. وتُقدّم مشروع مشترك تم من خلاله تقديم التدريب والدعم في مجال استخدام هذه المعدات لموظفي كل من فريق التحقيق والسلطات العراقية المعنية.

سابعاً - تشجيع المساءلة عالمياً

٨٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المستشار الخاص بذل الجهود لتنفيذ ولايته عملاً بالفقرة ٣ من القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) لتعزيز المساءلة العالمية عن الأعمال التي قد ترقى إلى جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وضمان الاعتراف الكامل بمصالح الناجين.

٨٧ - وجرى التركيز على تسخير أصوات الناجين الجماعية لمكافحة الخطاب العالمي لتنظيم الدولة الإسلامية وبالتالي تقويض شرعية الأيديولوجية التي يستند إليها في أنشطته الإجرامية. وفي هذا الصدد، اجتمع المستشار الخاص، على النحو المبين في الفرع الرابع، مع المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العراق، بغية التشديد على الرابط المشترك بين جميع ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية والتأكيد على القوة التي يستطيع الناجون إظهارها عبر الإدلاء بإفاداتهم. وفي آب/أغسطس ٢٠١٩، أعرب المستشار الخاص عن اعتزازه أيضا بتمكّنه من نقل رسالة الوحدة والتضامن هذه إلى المناسبة التي نظمتها منظمة يردا والمنظمة

النرويجية للمساعدة الشعبية في بغداد لإحياء ذكرى الاعتداءات التي شنها تنظيم الدولة الإسلامية على الطائفة الأيزيدية في آب/أغسطس ٢٠١٤.

٨٨ - وستكون الجهود الرامية إلى تعزيز الانعكاس العالمي لأصوات الناجين من تنظيم الدولة الإسلامية محورية في المؤتمر القادم بشأن مساءلة التنظيم الذي من المقرر أن يعقد في قطر بالدوحة في أوائل العام المقبل.

٨٩ - وواصل فريق التحقيق أيضا تسخير مختلف المنتديات العالمية للتوعية بعمله في العراق وعلى الصعيد العالمي، بما في ذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والعمل المحدد الأهداف مع وسائل الإعلام الوطنية والدولية، مع ضمان الحفاظ على مستويات ملائمة من السرية.

ثامنا - التمويل والموارد

٩٠ - نظرًا لانتقال فريق التحقيق إلى مرحلة التشغيل الكامل من عمله، حُدِّد بوضوح نطاق أنشطة التحقيق المستهدفة للوفاء بولايتيه. وعلى النحو المبين بالتفصيل في الفرع الثاني، فقد وضعت استراتيجية التحقيق للفريق بحيث تعكس المجموعة الكاملة للجرائم التي تقع ضمن ولايته، فضلا عن تنوع الطوائف في العراق التي تضررت من جرائم تنظيم الدولة الإسلامية. وفي الوقت نفسه، ازدادت المتطلبات التقنية لعمل الفريق بشكل ملحوظ، ولا سيما في مجالي التحليل الجنائي والاستعراض الأولي للأدلة.

٩١ - وسيواصل فريق التحقيق، مع أن ميزانيته العادية التي أقرتها الجمعية العامة تلي احتياجاته الأساسية من الموظفين والمباني الأساسية، الاعتماد على المساهمات المالية الفردية في الصندوق الاستئماني المنشأ لدعم الأنشطة المتخصصة الأساسية اللازمة للوفاء بولايتيه.

٩٢ - ويعرب الفريق عن امتنانه للعديد من الدول التي قدّمت الدعم الإضافي من مصادر خارجة عن الميزانية لأعماله منذ بدء أنشطته في عام ٢٠١٨. وستستخدم مساهمة من الإمارات العربية المتحدة لتعزيز عمل الفريق فيما يتعلق بالتحقيق في الجرائم الجنسية والجنسانية، في حين أتاح الدعم الذي قدّمته هولندا للفريق تحسين تقديم الحماية والدعم إلى الناجين والشهود. وستكون المساهمة التي قدّمها ألمانيا مؤخرا أساسية في دعم إنشاء وظيفة متخصصة داخل الفريق فيما يتعلق بتمويل جرائم تنظيم الدولة الإسلامية التي تدخل في نطاق ولايته. وكفلت المساهمات الأخيرة التي قدّمها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية ضمان قدرة الفريق على التصدي للجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية ضد جميع الطوائف في العراق وتوفير دعم مجدي فيما يتعلق بفتح مواقع المقابر الجماعية. كما عززت مساهمة أخرى قدّمها حكومة قطر الأنشطة التنفيذية وأنشطة التوعية الرئيسية. ويعرب الفريق أيضا عن امتنانه لحكومات سلوفاكيا والفلبين وقبرص وقطر لمساهماتها في الصندوق الاستئماني.

٩٣ - ووفقا للفقرة ١٤ من القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، يشجع فريق التحقيق الدول والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية على المساهمة بالمزيد من الأموال والمعدات والخدمات، دعماً لتنفيذ ولايته.

تاسعا - آفاق المستقبل: أولويات فريق التحقيق وتحدياته

٩٤ - مع أن تقدماً كبيراً أُحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يواصل الفريق اعتماد نهج ابتكارية من أجل التصدي للتحديات الكامنة التي يواجهها في تنفيذ ولايته، وفقاً لاختصاصاته.

٩٥ - وسيكون من المطلوب زيادة تعزيز طرائق التعاون مع حكومة العراق وغيرها من حكومات الدول الأعضاء من أجل مواصلة توسيع نطاق الوصول إلى جميع مواد الإثبات التي تندرج في نطاق ولاية فريق التحقيق وتذليل العقبات التي تطرحها طبيعة التباعد الجغرافي لمواد الإثبات الرئيسية والأشخاص محط الاهتمام. وستواصل القيود المفروضة على عدد المحافل التي يمكن استخدامها مواد الإثبات التي جمعها الفريق التأثير في قدرته على الاستفادة الكاملة من عمله في مجال التحقيق لدعم جهود المساءلة الوطنية. والفريق على استعداد للعمل مع جميع السلطات الوطنية المعنية لدعم اعتماد التدابير ذات الصلة في هذا الصدد، بناءً على قدراته المثبتة حالياً في دعم الإجراءات القضائية المحلية بالتعاون مع حكومة العراق.

٩٦ - ولا يزال عدم وجود أساس قانوني صريح في العراق لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية أيضاً يُقيد قدرة الفريق على دعم جهود المساءلة المحلية في العراق على نحو أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، يرحّب الفريق بالجهود التي بذلتها حكومة العراق مؤخراً لوضع الإطار التشريعي اللازم.

٩٧ - وسيظلُّ تركيز الفريق في الأشهر الستة المقبلة مُنصبّاً على وضع ملفات القضايا الشاملة تمثيلاً مع استراتيجيته للتحقيق بهدف مساءلة أولئك الذين يتحملون الجزء الأعظم من المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية، مع كفالة استمراره في الاستجابة لاحتياجات الناجين والمجتمعات المتضررة. وستشمل مجالات التركيز الرئيسية التي يجب تنفيذها في الأشهر الستة المقبلة وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧) واختصاصات الفريق ما يلي:

(أ) تعيين جميع الموظفين الفنيين الوطنيين داخل الفريق بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩؛
(ب) التوسع في تقديم المساعدة التقنية والدعم إلى السلطة القضائية والمدعين العامين والمحققين العراقيين، ولا سيما فيما يتعلق ببناء ملفات القضايا فيما يتعلق بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية؛

(ج) وضع الصبغة النهائية للتحليلات الهيكلية المتصلة بأولويات التحقيق الأولية الثلاث للفريق، وتوفير قاعدة أدلة قوية وقائمة بذاتها يمكن أن تستند إليها السلطات العراقية ودول ثالثة في التحقيق بتلك الجرائم ومقاضاة مرتكبيها؛

(د) تعزيز الشراكات مع السلطة القضائية العراقية في دعم الإجراءات القضائية المحلية الجارية في دول ثالثة بشأن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق؛

(هـ) استكمال عمليات التنقيب عن المقابر الجماعية في ما لا يقلُّ عن ثلاثة مواقع أخرى في العراق، تمثيلاً مع أولويات التحقيق للفريق وبالتشاور الوثيق مع السلطات العراقية.

٩٨ - وستتطلب هذه الجهود، نظراً إلى البيئة التشغيلية المعقّدة لعمل الفريق في مجال التحقيق، شراكة جماعية ومتضافرة من جميع الجهات الفاعلة، بما فيها الكيانات الوطنية والدولية وكيانات منظومة الأمم المتحدة. واستناداً إلى هذا التعاون وإلى تعزيز علاقات العمل مع السلطات العراقية، سيفي فريق التحقيق

بولايتيه في هذه المجالات ذات الأولوية ضمن الإطار القائم لقرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧) واختصاصات الفريق.

عاشرا - خاتمة

٩٩ - أثبت فريق التحقيق خلال الأشهر الستة الماضية أنه كيان يعمل بكامل طاقته ويتمتع بالقدرة على تنفيذ ولايته. وتمضي الوحدات المخصّصة للتحقيقات الميدانية قدما بعملها تمشيا مع أولويات الفريق في مجال التحقيق، وتُسجّر طرائق التعاون الشديدة الأهمية مع السلطات العراقية.

١٠٠ - وستكون قدرة فريق التحقيق على الاستفادة من هذه النجاحات مرتبطة بصفة أساسية بقدرته على إثبات قيمته المستمرة للنظراء العراقيين وشعب العراق بشكل أعم. ولذلك، سيسعى الفريق إلى تعزيز تعاونه مع السلطات العراقية خلال الأشهر الستة القادمة من أجل توفير الدعم الملموس لبناء قضايا قائمة على الأدلة ضد أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية فيما يتعلق بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، على نحو يتسق مع اختصاصاته. كما ستمثل طرائق التعاون والدعم المعزّزة هذه آلية محورية يمكن للفريق من خلالها أن يوسّع نطاق الأدلة المستندية والرقمية التي يستطيع الحصول عليها، في إطار السعي إلى تنفيذ ولايته.

١٠١ - ويظلّ فريق التحقيق، أثناء مواصلة هذا العمل، مدركاً لجوهر ولايته، وللحافز الأصلي لإنشاء شراكة بين حكومة العراق والمجتمع الدولي في محاسبة تنظيم الدولة الإسلامية على جرائمه. ولا يتمثل هدف الناجيات والناجين من الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية بأن يُعتبروا مجرد ضحايا للإرهاب أو القتل أو الاغتصاب، بل بالاعتراف بمعاناتهم بوصفها جريمة ضد طوائفهم وجريمة ضد شعب العراق، وبكشف الحجم والطابع الحقيقي لإجرام تنظيم الدولة الإسلامية من خلال عرض أدلة دامغة في إطار محاكمات عادلة. وسيضاعف فريق التحقيق جهوده من خلال عمله في الأشهر القادمة لإتاحة مصادر الأدلة الرئيسية التي يمكن أن تكون أساسا للاستجابة الفعالة لمطلب تحقيق العدالة.